اقتصاد

انفلات جديد للدولار في لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

لامس سعر صرف الدولار في لبنان، أمس الاثنين، عتبة 29 ألف ليرة لبنانية للمرة الأولى في تاريخ البلاد، ليستكمل مساره التصاعدي الذي لم تلجمه عطلة الأعياد، حيث أقفلت جميع المؤسسات والإدارات العامة أبوابها بينما واصلت السوق السوداء أعمالها. ويقترب سعر الدولار من حاجز 30 ألف ليرة التي يتوقع محللون الوصول إليه في ظل استمرار الصراع السياسي والتعطيل الحكومي والتقاعس في تنفيذ السياسات الإصلاحية والإنقاذية. وقال نقيب الصرافين في لبنان أنطوان مارون، لـ«العربي الجديد»، إن «لا أحد يعرف سبب ارتفاع سعر صرف الدولار خصوصاً في عطلة العيد»، مؤكداً أنّ «مؤسساتنا أقفلت خلال الأعياد، والصرافون لا علاقة لهم بما يحصل، لا سيما المرخصين منهم، ونحن مثل اللبنانيين نغفو ونستفيق على أسعار جديدة تضعها التطبيقات وباتت تتغير كل ساعة».

ويعزو مارون أسباب استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار بشكل أساسي إلى الوضع السائد في البلد، خصوصاً الأمور السياسية المعقدة، باعتبار أنّ مساره لم يعد مرتبطاً بحركة العرض والطلب.

ويلفت نقيب الصرافين إلى أنّ «توافد المغتربين والسياح لتمضية العيد في لبنان لم يخفض سعر صرف الدولار، لأنّ بيع العملة الأميركية كان خجولاً، والذي يأتي من الخارج يصرف حاجته وبات البلد بالنسبة إليه رخيصاً، بمعنى أنّ كمية الدولار التي يصرفها ويستخدمها أصبحت أقل بكثير من السابق ولا تساعد في لجم ارتفاع سعر الصرف أو خفضه، وهو حال تحويلات المغتربين أيضاً التي لم تكن لها أيّ انعكاسات».

وكانت التحويلات الواردة من الخارج بالدولار الأميركي عبر شركات التحويل قد ارتفعت وتيرتها في ظل الأزمة الاقتصادية، بيد أنّ قيمة المبالغ المرسلة لم تعد كالسابق، حتى أنّه كانت هناك زيادة ملحوظة لتحويلات بقيمة 50 دولاراً أميركياً، كما أنّ هذه الأموال باتت تُدخر في غالبية الأحيان ويقتصر الصرف على الاستهلاك الضروري، لا سيما مع كثرة التوقعات بأنّ الدولار سيحلق عالياً بعد في المرحلة المقبلة. ويواجه لبنان، المتخلف عن سداد ديونه الخارجية منذ أواخر عام 2019، أسوأ أزمة اقتصادية ومالية ونقدية، فاقمتها جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت عام 2020 وتدهور قيمة العملة الوطنية بأكثر من 90%.

وتفاقمت الأزمة المالية خلال العام الماضي، 2021، وانعكست بشكل خطير على مختلف السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية والبضائع والخدمات، مع استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار، الذي أغلق في نهاية العام عند 28 ألف ليرة. وقفز الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (التضخم) على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بنسبة 201%، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020، متأثراً بارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل حاد، وفق بيانات صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. كما ارتفع التضخم منذ بداية العام الماضي وحتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بنسبة 178%، وزاد على أساس شهري مقارنة بأكتوبر/ تشرين الأول الماضي بنسبة 10,6%.

مليون سيارة لـ«تيسلا» في 2021

أعلنت شركة «تيسلا» الأميركية لصناعة السيارات الكهربائية، أنها سلّمت في عام 2021 ما يقرب من مليون سيارة حول العالم، أي ما يقرب من ضعف الرقم الذي حققته في 2020، في أداء أفضل من المتوقع على الرغم من مشاكل الإمدادات العالمية.

وكانت الشركة الأميركية قد حددت لنفسها في يناير/ كانون الثاني من العام الماضي، هدف تحقيق زيادة سنوية في عمليات التسليم بنسبة 50% بالمتوسط خلال السنوات المقبلة، إلا أنها أشارت في بيان، إلى تسجيل نمو بنسبة 87,4% العام الماضي.

ونجحت تيسلا في أن تتجنب مشكلات الإمدادات العالمية التي عانى منها في الآونة الأخيرة قطاع صناعة السيارات بأسره حول العالم. وقال مؤسس الشركة إيلون ماسك مؤخراً إن تيسلا تمكنت من التغلب على الكثير من مشاكل النقص في أشباه الموصلات باستخدامها تصميمات شرائح جديدة.

(Getty)

أخبار مختصرة

ليبيا تخفض إنتاج النفط

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، إنها ستبدأ، اليوم الثلاثاء، إجراء صيانة «لازمة وضرورية» لخط رئيسي للنفط الخام، ما يترتب عليه خفض الإنتاج بنحو 200 ألف برميل يومياً وخسارة فرصة بيع تتجاوز 107 ملايين دولار. وذكرت المؤسسة في بيان لها، ان الخط يصل بين حقول السمّاح - الظهرة ومنها إلى ميناء السدرة (شمال).

وعادت ليبيا منذ العام الماضي لتسجيل مستويات إنتاجها الطبيعية بمتوسط 1,3 مليون برميل يومياً، مقارنة مع متوسط 100 ألف برميل يومياً في 2019، بسبب سيطرة مليشيات تتبع اللواء المتقاعد خليفة حفتر على الحقول النفطية. وتواجه البنية التحتية في ليبيا، بعض التهالك نتيجة المعارك التي دارت خلال السنوات الماضية، وصعوبة توفير السيولة النقدية اللازمة لأعمال الصيانة.

نمو فلسطيني 4%

توقع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً بمعدل 4% خلال العام 2022، مشيرا، في كلمته بمستهل جلسة الحكومة الاسبوعية، امس إلى ان الاقتصاد سجل العام الماضي نمواً بمعدل 6,7%، رغم الازمة المالية واستمرار جائحة كورونا، وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي. واضاف اشتية ان إجمالي عدد العاملين في فلسطين ارتفع من 886 الف عامل عام 2020 إلى 925 الف عامل عام 2021، وانخفض معدل البطالة ليصل إلى 27,8%، (17% في الضفة الغربية 51% في قطاع غزة).

ارتفاع إيرادات الإنترنت في الصين

سجل قطاع الإنترنت في الصين نمواً قوياً من حيث إيرادات الأعمال وأرباحها خلال الأشهر الـ11 الأولى من العام الماضي بحوالي 1,42 تريليون يوان (222,7 مليار دولار)، بارتفاع نسبته 22,3% على اساس سنوي، ليشكل محركاً هاما لدفع النمو الاقتصادي للبلاد. وبحسب بيانات اصدرتها وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، واوردتها وكالة شينخوا، بلغ إجمالي ارباح كبرى شركات الإنترنت وشركات الخدمات ذات الصلة 128 مليار يوان، بزيادة 14,8% على اساس سنوي.

أعلى تضخم في تركيا منذ 19 عاماً

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

قفز معدل التضخم السنوي في تركيا بأسرع وتيرة له في 19 عاماً، ليتجاوز 36% في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وفق بيانات رسمية صادرة، أمس الاثنين، عن معهد الإحصاء الحكومي، فيما افتتحت العملة الوطنية على تراجع إضافي في مستهل تعاملات عام 2022. وأظهرت بيانات معهد الإحصاء أن الارتفاع السنوي في أسعار الغذاء قفز بنسبة 43,8%، مشيرا إلى أن مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 13,58% على أساس شهري في ديسمبر/ كانون الأول، مقارنة بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني، مؤثرا بالسلب على القدرة الشرائية للأشخاص.

ويواصل التضخم في البلاد ارتفاعه، في الوقت الذي سجلت فيه الليرة التركية أدنى مستوياتها، إذ أدى ضعف العملة الوطنية إلى غلاء أسعار الواردات والوقود والاحتياجات اليومية، ما جعل الكثيرين في هذا البلد البالغ عدد سكانه 84 مليون نسمة يعانون من أجل الحصول على الغذاء وغيره من البضائع الأساسية. ولجأ الكثيرون إلى شراء العملات الأجنبية والذهب للحفاظ على مدخراتهم.

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الشهر الماضي عن إجراءات لحماية الودائع بالليرة من تقلبات القيمة، بعد أن هبطت العملة التركية إلى أدنى مستوى لها عند 18,36 مقابل الدولار. واستعادت العملة التركية نحو 50% من خسائرها في أعقاب هذه الإجراءات، ليصل الدولار إلى أقل من 11 ليرة، لكن سرعان ما عاودت الهبوط، وأغلقت 2021 عند 13,2 ليرة للدولار، وتواصل التراجع خلال مستهل تعاملات 2022، أمس، عند نحو 13,9 ليرة للدولار. وفقدت الليرة نحو 44% من قيمتها في مقابل الدولار العام الماضي. وبينما تشير الإحصاءات الرسمية إلى بلوغ التضخم نحو 36%، تقول المجموعة التركية المستقلة لأبحاث التضخم، المكونة من أكاديميين ومسؤولين حكوميين سابقين، إن معدل التضخم السنوي وصل إلى 83% الشهر الماضي، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس. وحث الرئيس التركي، المواطنين، يوم الجمعة الماضي، على الاحتفاظ بكل مدخراتهم بالليرة، قائلا إن تقلب سعر الصرف في الفترة الأخيرة كان تحت السيطرة إلى حد كبير. وتبنى أردوغان ما وصفها بسياسة «الاستقلال الاقتصادي»، التي تقوم على خفض أسعار الفائدة لتعزيز القطاعات الإنتاجية وزيادة الصادرات، متعهداً بعودة معدل التضخم إلى التراجع خلال الفترة المقبلة.

خذوا العبرة من أوغندا

مصطفى عبد السلام

تتوسع الحكومات في الاقتراض فتقع في مصيدة القروض، وتغترف حكومات المليارات من الخارج وبأسعار فائدة عالية، فيكون مصير دولها الوقوع في دائرة الديون السامة، وتكرار سيناريو لبنان والسودان واليونان وقبرص والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا والبرازيل وغيرها، وتواصل الحكومات الاقتراض رغم التحذيرات المتلاحقة، فتدخل في مرحلة أخطر وهي الانهيار الاقتصادي، ورهن قرارها السياسي والاقتصادي لأطراف خارجية يكون لها القول الفصل في تحديد أولويات الدولة، بل ووضع يدها على أصول الدولة ومنها المطارات، كما حدث في أوغندا قبل أيام. لبنان مثلا استسهل الاقتراض على مدى سنوات، والنتيجة التحول إلى دولة فاشلة ماليا ومنهارة اقتصاديا بعد أن عجزت عن سداد الديون المستحقة عليها، وورطت قطاعها المصرفي. سبقت لبنان في ذلك دول عربية كثيرة، منها السودان، الذي تحولت إلى دولة فاشلة بامتياز، ولولا مشاركة مصر في حرب الخليج الأولى وإسقاط 50% من ديونها الخارجية مقابل تلك المشاركة، لدخل الاقتصاد المصري في دوامة لا يعلم سوى الله مداها وخطورتها، ورغم الخروج من هذا المأزق في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فإن الحكومة الحالية تصر على التورط في مصيدة القروض مع اقتراض أكثر من 100 مليار دولار في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز ثماني سنوات.

هناك نماذج عربية أخرى دخلت في دوامة الاقتراض الخارجي وليست لدى حكوماتها خطة محددة للخروج من هذا المأزق، بل والإصرار على السير فيه حتى النهاية رغم مخاطره، بزعم الحصول على قروض لتمويل مشروعات قد لا تمثل أولوية للاقتصاد، أو سيولة لسد عجز الموازنة، وربما سداد الرواتب.

مخاطر التوسع في الاقتراض لا تقتصر فقط على الخضوع لابتزازات وشروط الدائنين الدوليين، وأبرزهم صندوق النقد والبنك الدوليين، ولا على تدهور الوضع المعيشي وحدوث قفزات في البطالة والتضخم والفقر وتهاوي العملة بشكل يهدّد الأمن الاجتماعي والسياسي للدولة، بل قد يتخطاها لما هو أخطر وهو رهن أصول الدولة. أحدث مثال ما حدث قبل أيام، حينما تم الكشف عن أن الصين وضعت يدها على مطار عنتيبي الدولي في أوغندا، بعد أن تخلّفت الدولة عن سداد ديون حصلت عليها لتوسيع المطار. ما حدث في أوغندا يبعث برسالة للحكومات العربية، التي ترهن أصولها مقابل الحصول على قروض، الرسالة تقول إن المقرضين لا يمنحون القروض في شكل هبات ومنح، بل وسيستردونها حتى ولو وصل الأمر إلى حد وضع يدهم على أصول الدولة، واحتياطياتها المودعة في بنوك أجنبية، بل والحجز على السفارات.

طاقة

انسحاب شركات الطاقة يدفع مصر لترسيم الحدود

تواجه الحكومة المصرية، مازق انسحاب شركات اجنبية من مجال التنقيب عن النفط، بسبب تهالك العديد من الحقول وعدم جدواها اقتصاديا، الامر الذي يدفع الدولة الى البحث عن بدائل، اولها ترسيم الحدود البحرية للتنقيب في المياه

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أكد مصدر مسؤول في الهيئة العامة للبترول في مصر، انسحاب شركة «فنترسهال» الألمانية من أعمالها في خليج السويس (شرق القاهرة)، وتحديداً في حقلي «خليج الزيت» و«راس بدران»، واحتفظت فقط بحقل دسوق للغاز (وسط الدلتا شمال العاصمة)، وهي الشركة التي كانت تعمل بالشراكة مع «سوكو» المصرية (السويس للزيت) وهي إحدى شركات قطاع البترول المصري.

وقال المصدر، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إن انسحاب الشركة الألمانية «يمكن أن يكون جاء بسبب عدم الجدوى الاقتصادية، وذلك لأن تلك الآبار أصبحت قديمة ومتهالكة»، متوقعا أن يحدث الأمر نفسه في مناطق أخرى في مصر كما حدث مع شركة (سوكو) بحقلي «راس بدران» و«جبل الزيت».

وأوضح أن احتفاظ الشريك الأجنبي بحقل الغاز في دسوق فقط، لأن الاتجاه العالمي الآن كله في ناحية الغاز، ومصر تعتبر دولة فقيرة للبترول، وكل الحقول التي تملكها قديمة، والآبار فيها متهالكة، وأنشئت في الستينيات، ولكي يتم تجديدها فسوف تكون كلفتها عالية وستصبح غير ذات جدوى اقتصادية، ولذلك لا يوجد الآن أي شريك اخر يرغب في شراء الحصة التي تركتها شركة «فنترسهال».

وقال إن احتمالية حدوث هذا الأمر في مناطق أخرى في مصر، دفعت الحكومة للبحث عن بدائل أخرى، أولها السعي إلى تعيين الحدود البحرية، في البحرين الأحمر (شرق)، والمتوسط (شمال)، وهو ما حدث مع السعودية في البحر الأحمر، وقبرص واليونان في البحر المتوسط، وفي انتظار أن يحدث مع تركيا التي تسعى هي أيضاً للتقارب مع مصر في هذا المجال.

وأشار المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، إلى أن مسالة تعيين الحدود البحرية، أتاحت لمصر الدخول في مناطق جديدة للاستكشاف بواسطة شركات أجنبية، بعدما كانت تلك المناطق ممنوعة بسبب عدم تعيين الحدود البحرية، بسبب مسائل سياسية.

وقال: «الآن لدى مصر مناطق جديدة للاستكشاف سواء في البحر الأحمر أو المتوسط، وهناك أكثر من منطقة الآن حصلت فيها مزايدات في البحر الأحمر، ودخلت شركات وتم الاكتشاف فيها».

وبالنسبة للشريك الألماني «فنترسهال» الذي انسحب من أعماله في خليج السويس، أكد المصدر أن الهيئة العامة للبترول لم تجد بديلاً عنه، وأصبحت الحقول الآن تحت إشراف الهيئة بشكل كامل، ولم يعد هناك شريك، لأنه لا يوجد شريك يرغب في الشراء، مضيفاً أنه كانت هناك مفاوضات مع رجل الأعمال المصري صلاح دياب لشراء الحصة، لكن الصفقة فشلت، وأصبح المشروع تابعاً للهيئة، وأصبح قطاعاً عاماً مثله مثل الشركة العامة للبترول.

وتابع المصدر أنه «حتى لو الشركة الأجنبية لديها مشاكل داخلية، فكان من الممكن أن تُدخل شريكاً آخر يشتري حصتها، ولكن لا يوجد أحد يرغب في ذلك، وهذه الحالة حدثت أيضاً في شركة عجيبة وهي إحدى شركات قطاع البترول، والتي انسحب الشريك الأجنبي منها واشترى حصته رجل الأعمال صلاح دياب، وضمها إلى شركة أخرى باسم (أوسوكو)، كانت شركة صغيرة تنتج من 5 إلى 6 آلاف برميل من البحر الأحمر».

وقال إن نظام العمل بالشراكة ضمن شركات مثل السويس للزيت (سوكو)، يتمثل في وجود شريك أجنبي، وتكون العمالة أغلبها مصرية والمقاولون من الباطن يكونون مصريين، والشريك الأجنبي يجلب فقط موظفين للإشراف، أما الحصص فتوزع بنظام 51% للهيئة العامة للبترول و49% للشريك الاجنبي، ويكون من حق الشريك أن يبيع حصته، لكن لأي شريك آخر، مثلما حدث مع شركة «بي بي» البريطانية التي تركت حصتها في مصر عام 2020 وحلت محلها «دراغون أويل» الإماراتية.

واكد المصدر أن العلاقات السياسية عامل مهم وفارق، فلو علاقاتك جيدة مع روسيا وأميركا وأوروبا، فمن الممكن أن تسمح لشركاتها بالعمل عندك ومساعدتك، ولو علاقتك سيئة أو تقع تحت طائلة العقوبات، فلن تتم مساعدتك». وأشار المصدر إلى أن الشركات المصرية التي تعمل في البحر الأحمر مثل (غابكو) و(سوكو) والشركة العامة، كلها شركات قديمة والآبار التي تمتلكها كلها تقادمت، وأقصى ما يمكن عمله أن تقوم الشركات بتنمية بئر قديمة، ولتنمية البئر يجب دفع كثير من الأموال، وفي النهاية الناتج كله يمكن أن يكون ألفاً أو ألفي برميل زيادة على الأكثر، وهو ما حدث بالفعل في (غابكو).

وأضاف أنه بالنسبة للشركات العالمية، فهو «إذا لم تكن لديه الميزانية لذلك، فلن يستطيع أن يكمل، وسيبقى يعمل على الموجود وقد يكون بالنسبة له غير مفيد، ولذلك فإنه ينسحب كما حدث مع الشريك الألماني».

وأشار إلى أن عدم إقبال أي شريك آخر «على الأرجح هو لأن حقول (سوكو) لم تعد ذات جدوى اقتصادية، بمعنى أن الآبار الموجودة تهالكت، ولذلك الشركات العالمية رفضت أن تشتري».

وكشف المصدر أن الأمر نفسه كاد أن يحدث مع شركة (غابكو)، وحدث بالفعل مع «بي بي» التي انسحبت من السوق المصرية بعد أزمة تسرب الزيت في أميركا، وفرضت عليها غرامة كبيرة جداً، من قبل الحكومة الأميركية، وعندها باعت «بي بي» بعض أصولها في الشرق الأوسط مثل الحقول المصرية، وبحثوا عن شريك لفترة طويلة، ووقتها كان هناك برنامج المساعدات الإماراتية لمصر، فدخلت شركة «دراغون أويل» التابعة للحكومة الإماراتية، ووافقت على شراء حصة «بي بي»، واشترطت الحكومة المصرية أن يتم الاستكشاف وتنمية الآبار لأن الإنتاج يقل، وبناء على ذلك بدأت الشركة الجديدة في ذلك، وبدأت كل بئر تنتج ألفي برميل، إلى جانب أنها حالياً تجري استكشاف لبئرين جديدين، والبئر الواحدة تنتج 5 آلاف برميل يومياً».

ووفق المصدر، فإن فائدة الشريك بالنسبة إلى مصر، أنه يتحمل المصروفات والمخاطرة، لأن استكشاف بئر جديدة، لها خطوات، أولاها أن تطرح الحكومة عن طريق مجلس النواب مناقصة عالمية، ثم تأتي الشركات العالمية مثل «بي بي» و«شل» و«أباتشي» التي تعمل في الاستكشاف، وتدخل المزايدة، وتفوز بها إحدى الشركات ثم تبدأ أولاً عملية «المسح السيزمي»، لكي تتوقع أن تكون المنطقة فيها زيت، ولكن بالطبع لن يتم تحديد الكمية، فمن الممكن أن تنتج البئر ألفاً أو ألفين أو عشرة آلاف برميل، وبناء على ذلك يبدأ الحفر ومن الممكن أن تخرج من البئر مياه وليس زيتاً»، وهكذا فإن الشريك يتحمل المخاطرة والخسارة، موضحاً أن تكلفة إنتاج البرميل في البحر تصل إلى 12 دولارا وفي البر 8 دولارات.

وقال إن «مصر لكي تفعل بنفسها ذلك، الموضوع مكلف جدا، ومصروفات الاستكشاف فقط عالية جداً، وتأتي بعدها مصروفات أخرى بعد أن تعمل الآبار»، مضيفاً أن «أغلب المصروفات يدفعها الشريك، ثم تسدد الهيئة بعد ذلك الجزء الخاص بها».

وتابع أن «مصر كانت مدينة بالمليارات للشركاء الأجانب في عهد وزير بترول نظام مبارك سامح فهمي عشان، ولذلك كانت الشركات ترفض العمل في مصر، أما الآن وبعددما سددت مصر الديون، عاد الاستكشاف مرة أخرى».

وفي سياق أهمية الشريك، أكد المصدر أن حقل ظهر للغاز في البحر المتوسط، حدثت له دعاية كبيرة مخالفة للواقع تماماً، موضحاً أنه حقل قديم تم اكتشافه في عهد حسني مبارك، ورفض مجلس الشعب أن يتم العمل به لأنه سيكلف مصر الكثير إذا اشتغلت فيه بنفسها، وفي هذه الفترة لم يكن هناك شركاء أجانب لأن مصر كانت مدينة، أما الفترة الحالية، عندما قالوا إنهم اكتشفوا الحقل، فهذا كلام غير صحيح لأنه موجود منذ فترة طويلة.

وأضاف أن «حقل ظهر تقريباً ليس لمصر شيء فيه، وحصتها لا تتجاوز 20%، مع الشركاء الآخرين وبينهم بي بي البريطانية وشركات أخرى»، مضيفاً أن «الفائدة الوحيدة التي ستعود على مصر، ليست الحصول على الغاز وتصديره، كما يتم الترويج له، فلو كان الكلام الذي يقولونه صحيحا، لكان سعر الغاز الذي يصل إلى البيوت رخيصاً».

وختم قائلاً إن الفائدة الوحيدة هي «تقليل كلفة استيراد الغاز، لأن مصر ستشتري مباشرة من هذه الشركات، ويدخل الغاز في السوق مباشرة عن طريق الشبكة القومية»، مضيفاً أن «تقليل كلفة الاستيراد يحدث لأن مصر في هذه الحالة لا تستورد من دولة خارجية ولا تدفع ثمن النقل والشحن».

عمال في مصفاة غاز في الصحراء الغربية بمصر (Getty)

اتفاقات للتنقيب عن النفط والغاز

اعلنت وزارة البترول المصرية، في بيان، امس الاثنين، عن ترسية ثماني مناطق للتنقيب عن النفط والغاز، على شركتي «بي بي» البريطانية و«ايني» الايطالية وكيانات اخرى، مشيرة الى ان الحد الادنى للاستثمار في فترات البحث يبلغ 250 مليون دولار مع حفر 33 بئرا كحد ادنى. وتكلف الوزارة مساعيها لإبرام اتفاقات للتنقيب مع الشركات العالمية، اذ ذكرت، نهاية ديسمبر/كانون الاول الماضي، انها وقّعت اتفاقية مع شركة «إيني» الايطالية للتنقيب عن النفط في مناطق الصحراء الغربية.

بروفايل

لم يعد امام الرئيس الاميركي جو بايدن، سوى اختيار سارة بلوم راسكين لشغل اهم منصب رقابي داخل البنك الفيدرالي، إذ ساهمت بقوة من وراء الستار في كتابة القواعد التنظيمية للقطاع المصرفي خلال الأزمة المالية العالمية قبل 15 عاما

سارة بلوم راسكين

نيويورك ـ **شريف عثمان**

تبدو المحامية المتمرسة الأميركية، سارة بلوم راسكين، أكثر قرباً من شغل أهم منصب رقابي على القطاع المصرفي داخل مجلس الاحتياط الفيدرالي « البنك المركزي الأميركي»، بعد تجاهل الرئيس الأميركي المخضرمة ليل بريندار، التي تتبنى سياسات مالية أكثر تشدداً، وكذلك تفضيله التجديد لرئيس البنك الحالي جيروم باول. ويحاول بايدن إرضاء كبار قادة حزبه الذين يرغبون في التطبيق المشدد للقواعد، التي تم إرساؤها في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2009، قبل أن يخفف أغلبها الرئيس السابق دونالد ترامب وفريقه، ولكن من دون صدام مع مسؤولي البنك الفيدرالي، إذ اتخذت ليل بريندار، عضو مجلس محافظي البنك الفيدرالي، موقفاً مخالفاً لتوجهات رئيس البنك، مشيرة إلى أنها تميل إلى استخدام الأدوات التنظيمية لدرء التجاوزات المالية مثل فقاعات الأصول، أكثر مما فعل البنك المركزي بقيادة باول. ولن يجد بايدن أفضل من راسكين، التي ساهمت بقوة من وراء الستار في كتابة القواعد التنظيمية للقطاع المصرفي، لتجنب تكرار أحداث الفترة القاسية التي تعرضت لها البنوك الأميركية بين 2007 و2009.

وكانت المحامية المتمرسة، التي درست القانون في جامعة هارفارد العريقة، تقول دائماً إن «هناك فرصة في الاتخاذ المسبق لصانعي السياسة الاقتصادية الفيدرالية الإجراءات الوقائية والمبكرة والجريئة لو كانوا يتطلعون إلى تجنب وقوع كارثة».

وسبق لراسكين الجلوس على أحد مقاعد مجلس محافظي البنك الفيدرالي، ثم تولي منصب نائب وزير الخزانة الأميركية كأعلى منصب تشغله امرأة وقتها، في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما.

وتشغل رقابة البنك الفيدرالي على البنوك الأميركية اهتمام الجميع في الولايات المتحدة منذ شهور، إذ تحرص مؤسسات وول ستريت على معرفة من سيعينه بايدن في هذا المنصب، وتحديداً في ظل حالة الانقسام الحالية التي تظهر في كافة أنحاء واشنطن، حيث يضغط الديمقراطيون على البنك الفيدرالي لإجبار البنوك على بذل المزيد من الجهد لمواجهة تغير المناخ، بينما يتخوف الجمهوريون من مبالغة البنك الفيدرالي في فرض قيوده، وانصرافه عن الاهتمام بأهدافه الأساسية التي تتعلق بتعزيز الحد الأقصى من فرص العمل واستقرار الأسعار.

ومع الأغلبية الضيقة للديمقراطيين في مجلس الشيوخ، ينبغي على راسكين، لو تم ترشيحها للمنصب، إما الحصول على موافقة كل أعضاء الحزب الديمقراطي، أو استرضاء عدد كاف من الجمهوريين للفوز بأصوات بعضهم، حتى يعوضوا أصوات من لا يوافقون على اختيارات بايدن. وسمح لها منصبها في وزارة الخزانة سابقاً بالإشراف على كل إداراتها ووكالاتها، لتثبت راسكين للجميع قدرتها على إيجاد حلول مبتكرة لتعزيز الرخاء للأميركيين، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الطبقات والأعراق المختلفة، كما زيادة صلابة البنية التحتية المالية للبلاد، لاسيما فيما يتعلق بمخاطر المناخ والأمن السيبراني، بالإضافة إلى ضمان حماية حقوق المستهلكين وكافة المتعاملين في أسواق المال وقبل ظهور المخضرمة جانيت يالين، كانت راسكين الشخص الوحيد الذي شغل منصبا رفيعا في وزارة المالية ومقعدا في مجلس محافظي البنك الفيدرالي. وقبل انضمامها إلى مجلس محافظي البنك الفيدرالي، شغلت راسكين منصب مفوض التنظيم المالي لولاية ماريلاند، حيث كانت هي ووكالتها مسؤولين عن تنظيم المؤسسات المالية في الولاية. وبعد إتمام دراستها الثانوية، حصلت راسكين على بكالوريوس الاقتصاد، واعدت بحثاً مميزاً عن السياسة النقدية، ثم حصلت على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد في عام 1968، بالإضافة إلى دكتوراه أخرى فخرية في الآداب الإنسانية من كلية موهلينبرغ في عام 2019.

وحالياً، تعمل راسكين كأستاذة للقانون في كلية ديوك، وزميلة متميزة في مركز ديوك للأسواق المالية العالمية، وزميلة أولى في مركز ديوك للمخاطر، وتركز جهودها خلال هذه الفترة على تحسين فهم العامة لطبيعة عمل أسواق المال، والقواعد التي تنظمها.

أخبار

شحن سككي بين إيران وباكستان وتركيا

أعلنت شركة السكك الحديدية الإيرانية، انطلاق ثاني قطار شحن مشترك بين إيران وتركيا وباكستان، وذلك بدأ من محطته الأولى في إسلام آباد ومروراً بالمحطة الثانية في إيران (زاهدان) وانتهاء بمدينة إسطنبول التركية، التي تشكل المحطة الثالثة والأخيرة لهذا القطار. وأشارت الشركة الإيرانية، في بيان، أوردته وكالة «إرنا» مساء الأحد، إلى نجاح تجربة تسيير القطار الأول، الذي انطلق في ما يعرف بممر «الشرق ـ غرب لترانزيت السلع» (ITI)، ليتم تسيير القطار الثاني المكوّن من 24 عربة مسقوفة بتعاون مشترك بين مصلحة الجمارك وشركة السكك الحديدية في إيران وباكستان وتركيا. وتقدر مسافة هذا الممر، بنحو 6,44 آلاف كيلومتر، بدأ من محطة ازاخل الباكستانية ومروراً بمدينة زاهدان في سيستان وبلوشستان (جنوب شرق إيران)، وصولا إلى إسطنبول في تركيا.

سوناطراك الجزائرية تعاود العمل في ليبيا

قال توفيق حكار، المدير العام لشركة سوناطراك النفطية الجزائرية، إن الشركة تستعد لاستئناف مشاريعها النفطية المتوقفة في ليبيا، مضيفا أن الشركة تعمل مع شركائها في ليبيا لتهيئة ظروف العودة لتأمين وسلامة العاملين والمعدات. وأشار حكار، وفق وكالة الأنباء الجزائرية، أمس، إلى أنه سيتم تنظيم زيارات قبل نهاية فبراير/ شباط المقبل للتفاوض حول عودة الشركة إلى ليبيا. وتابع أن سوناطراك ستستثمر نحو 40 مليار دولار خلال الفترة من 2022 إلى 2026.

استحواذ مصرفي في مصر

رفع البنك الأهلي الحكومي في مصر، حصته في البنك التجاري الدولي، أكبر بنك خاص في هذا البلد، إلى 9,13% من 8.27%، بنهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، وفق إفصاح للبورصة المصرية، أمس الاثنين. وارتفع صافي أرباح البنك

التجاري الدولي بنسبة 62% على أساس سنوي إلى 3,81 مليارات جنيه (242,6 مليون دولار) في الربع الثالث من العام الماضي 2021، إذ شهد زخماً مستمراً في نمو القروض بالعملة المحلية بنسبة 26% مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق.

أول رخصة تنقيب عن المعادن في السعودية

أعلن وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف، طرح أول رخصة للتنقيب عن المعادن في موقع الخنيقية التابع لمحافظة القويعية في العاصمة الرياض، عن طريق المنافسة. وأوضح الخريف في بيان للوزارة، مساء الأحد، أن المواقع التي ستُطرح للمنافسة ستكون من أكثر الفرص جاذبية للاستثمار التعديني في المملكة، مشيراً إلى أن طرح رخص الاستكشاف بالمنافسة، ستمكّن المملكة من تحديد شركاء الاستكشاف الأنسب لتحقيق النمو والاستثمار على المدى الطويل في قطاع التعدين. وتهدف مبادرة الاستكشاف، إلى تعزيز حجم الاستثمار في مجال التعدين وتسريع عملية الاستكشاف، إضافة إلى جذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستكشاف في المملكة. وبلغ إنتاج السعودية من الذهب نحو 13,22 ألف كيلوغرام في 2020، و7,48 آلاف كيلوغرام من الفضة.

أسواق

السودان: تخزين للسلع بعد استقالة حمدوك

يزداد المشهد الاقتصادي في السودان تأزما، في ظل الاضطراب السياسي، إذ تضع استقالة رئيس الوزراء، عبدالله حمدوك، البلاد، في حالة عدم يقين، يشأن الكثير من الملفات الاقتصادية

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تترقب الأوساط الاقتصادية في السودان، مصير الملفات والسياسات التي تبنّاها رئيس الوزراء المستقيل عبدالله حمدوك، لا سيما المتعلقة بالتفاهمات مع صندوق النقد الدولي، مقابل إجراءات التخلّص من الكثير من بنود الدعم وتخفيض سعر الجنيه، فضلاً عن الحصول على دعم خارجي وإعفاء من الديون مقابل تحقيق استقرار سياسي. ورغم الصعوبات المعيشية المتفاقمة التي يواجهها السودانيون في ظل غلاء غير مسبوق وتردٍّ في الخدمات، إلا أنهم يخشون المزيد من المعاناة، إذ زجّت الأزمات الاقتصادية والمعيشية بملايين الأسر في خانة الفقر خلال السنوات الأخيرة. ويرى مواطنون أن أزمة استقالة حمدوك، ستفرز مزيداً من الغلاء، في ظل مخاوف من عودة العقوبات الاقتصادية من قبل المجتمع الدولي على السودان، بينما شهدت البلاد تحريراً كاملاً لأسعار كل السلع الأساسية، لكن خبراء اقتصاد يرون أنه ليس بالضرورة أن يشهد البلد موجة جديدة من الغلاء أو تقلبات اقتصادية، مشيرين إلى أن ربط نمو الاقتصاد بشخص بعينه من الأخطاء الكبرى، كما أن المجتمع الدولي لن ينظر إلى الأفراد بقدر مراقبة السياسات التي ستتخذها الحكومة المقبلة. قال المواطن عبد الرؤوف إبراهيم، من الخرطوم: «يسعى كثيرون الآن إلى تخزين المواد الأساسية، خشية حدوث انفلات أمني يؤثر سلباً على الحركة التجارية وارتفاع الأسعار بشكل أكبر». وأضاف إبراهيم: «هناك بالأساس نقص في المعروض من السلع على ضوء الاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ أيام، والعديد من السلع ليست في متناول أيدي المواطنين، خاصة أن المنتجين قللوا إنتاج المصانع نتيجة للإغلاق الذي يحدث كل يومين للجسور الرابطة بولاية الخرطوم». بدوره، أشار التاجر محمد الزين، من العاصمة، إلى تركيز المواطنين على تخزين سلع بعينها في ظل الوضع الحالي. في الأثناء، تترقب السوق الموازية للعملة ما سيحدث خلال الأيام المقبلة، إذ يخشى متعاملون عدم تمكن البنك المركزي من رفد السوق المصرفي بالعملة الأجنبية، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع إضافي في قيمة الجنيه الذي يصل إلى 453 جنيها للدولار. لكن مصادر مصرفية توقعت استمرار استقرار صرف العملات خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الفاتح عثمان لـ«العربي الجديد» إن «الآثار الاقتصادية لاستقالة حمدوك في الوقت الراهن قليلة جداً، لأن المانحين الدوليين أوقفوا دعمهم للسودان منذ قرارات رئيس المجلس السيادي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إذ أن أميركا جمدت المعونة البالغة 700 مليون دولار، وتبعها البنك الدولي الذي جمد منحة بمليارَي دولار يقدمها عبر وكالة التنمية الدولية، وسحب مستشاريه من وزارة المالية وأوقف دعمه الفني للسودان، وكذلك فعل الاتحاد الأوربي وبريطانيا وفرنسا وألمانيا».

وكان البرهان قد انقلب على الحكومة الانتقالية قبل أن يوقع، في 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، اتفاقاً سياسياً مع حمدوك تضمّن عودة الأخير لمنصبه، وتشكيل حكومة كفاءات (غير حزبية)، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأضاف عثمان أنه «في حال تمكن السودان من الوصول إلى تكوين حكومة جديدة بتوافق سياسي بين قوى الحرية والتغيير والمكون العسكري، فقد تعيد أميركا دعمها، كما سيعود البنك الدولي، خاصة وأن مدير البنك يرشحه الرئيس الأميركي، وغالبا سيستأنف أيضا الاتحاد الأوروبي دعمه».

إقبال متزايد على شراء السلع الاساسية في اسواق الخرطوم (Getty)

معيشة

السوريون يشكون غلاء بدائل الكهرباء

ريان محمد

تضع أزمة انقطاع الكهرباء لساعات طويلة في سورية المواطنين في مواجهة غلاء بدائل الطاقة، إذ وصلت ساعات التقنين الكهربائي في مناطق سيطرة النظام إلى أكثر من 20 ساعة يومياً، في حين يعاني المواطنون من تردي الأوضاع الاقتصادية، إذ قفزت تكلفة معيشة الأسرة إلى ما يعادل 1297 دولاراً في الشهر، بينما متوسط الرواتب يبلغ نحو 25 دولاراً.

يقول ماهر نجم (43 عاماً)، مقيم في ضواحي دمشق الجنوبية، لـ«العربي الجديد»: «لا نشعر بأنّ لدينا كهرباء بالأصل، فساعات قطع التيار تصل إلى أربع ساعات ونصف الساعة، يقابلها ساعة ونصف الساعة وصل، وغالباً خلال فترة الوصل تقطع عدة مرات أو يحدث عطل فيتم ضم هذه الفترة لفترة القطع».

ويضيف نجم: «عندما يأتي التيار الكهربائي نضع أيدينا على قلوبنا، فإما يأتي التيار قوياً جداً أو ضعيفاً جداً، وبالحالتين نكون مهددين بخسارة إحدى الأدوات الكهربائية المنزلية التي أصبحت من شبه المستحيل تعويضها أو حتى إصلاحها». لافتاً إلى أنّ «البدائل أضحت مكلفة جداً في ظل ارتفاع أسعار المولدات وعدم توفر الوقود».

من جانبه، يقول ميلاد عوض (36 عاماً)، موظف مقيم في دمشق، لـ«العربي الجديد»: «المدخرات الكهربائية الصغيرة (البطاريات) طاقة 9 أمبير تمنها أكثر من 30 ألف ليرة، وهي بالكاد تؤمن إنارة لغرفة ومطبخ لمدة ثلاث ساعات إن كانت جديدة، وهذه المدخرات غير مكفولة (لا تحظى بضمان) فقد تخدم سنة أو شهراً، وبالتالي كلّ فترة تحتاج إلى أخرى جديدة، وإن كان الشخص يريد تأمين إنارة جيدة فعليه أن يشتري واحدة ذات قدرة أكبر وهذا يعني دفع مئات الآف الليرات لينير منزله فقط».

ويضيف: «هناك مدخرات ثمنها يتجاوز المليون ليرة، في حين راتبي الشهري نحو 85 ألف ليرة (سعر صرف الدولار نحو 3400 ليرة) هناك عائلات الإنارة لديها في منازلها بالكاد تسمح لأفرادها تلمس طريقهم، وبالرغم أنّ لديهم طلاباً يحتاجون الإنارة للدراسة، لكنّهم بالمقابل لا يمتلكون اللازم لتأمين تلك الإنارة التي بالحدّ الأدنى تحتاج إلى 300 ألف ليرة، واليوم ساعات التقنين الطويلة حرمت الأهالي من القدرة حتى على شحن تلك المدخرات، والبديل المتاح اليوم هو ألواح الطاقة الشمسية وهي أيضاً مكلفة جداً».

في السياق، يشير هيثم. ن (52 عاماً)، صاحب متجر لبيع البطاريات لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «تكاليف الطاقة البديلة ارتفعت على الأقل أكثر من 150% عن العام الماضي، بسبب ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والنقل، وهذا الارتفاع جاء على أساس قيمتها بالدولار، يضاف إليها انخفاض قيمة الليرة الشرائية، في ظل قلة اليضائع وازدياد الطلب، كلّ ذلك رفع من الأسعار بشكل كبير».

ويقول هيثم: «أسعار المدخرات تتراوح ما بين 60 ألف لذات الحجم الصغير، وترتفع لتصل إلى نحو 2,5 مليون ليرة، وهنا نتحدث عن مدخرات 220-240 أمبير جافة، أما المدخرات السائلة فمتنوعة، منها مدخرة 55 أمبير فيتنامية بـ180 ألف ليرة، و200 أمبير هندية 975 ألف ليرة، ومدخرة 250 أمبير هندية أنبوبية يصل سعرها إلى أكثر من مليون ليرة، ومدخرة 280 أمبير بسعر 450 ألف صناعة محلية لكنّها الأقل جودة».

وتعاني مناطق سيطرة النظام من تردي واقع الخدمات بشكل كبير، وأزمات خانقة بحوامل الطاقة من الكهرباء إلى الغاز المنزلي والمازوت والبنزين، الأمر الذي تسبب برفع أسعارها في السوق السوداء إلى أضعاف سعرها الرسمي.

وتأتي التكاليف المعيشية المتفاقمة بينما متوسط دخل الموظف في الدولة يبلغ نحو 85 ألف ليرة (25 دولاراً)، في حين أنّ مؤشر «نامبيو» العالمي، المتخصص في رصد مستوى الأمن الاجتماعي للمواطنين في الدول، أشار إلى الأسرة السورية المكونة من 4 أشخاص بحاجة إلى 1297 دولاراً ككلفة معيشة لا تشمل الإيجارات شهرياً.

ويقول مروان حمد (38 عاماً)، وهو موظف قطاع عام، لـ«العربي الجديد»: «ذهبت بالأمس القريب لشراء حذاء بينما اكتشفت أنّ راتبي لا يكفي، أحتاج إلى راتب ثلاثة أشهر لشراء طقم رسمي، وأنا هنا أتكلم عن نفسي فقط، كيف إن كنت أريد شراء ملابس لزوجتي وأطفالي».

مال وسياسة

يواجه الاقتصاد العالمي في العام الجديد 2022 مجموعة من التحديات إلى جانب الشكوك حول تداعيات المتحور «أوميكرون» على النمو الاقتصادي. أبرز التحديات الحشود العسكرية على حدود أوكرانيا ومخاوف رفع الفائدة على الدولار على الاقتصادات الناشئة

تحديات الاقتصاد العالمي في 2022

اضطرابات جيوسياسية ومخاوف زيادة عائد الدولار

لندن ـ **موسى مهدي**

يدخل العالم عام 2022، ويحدوه الأمل في السيطرة على موجة المتحور «أوميكرون» الذي يبدو حتى الآن خفيفاً لناحية الأعراض لكن سريع الانتشار والإصابات، وبالتالي زيادة احتمال عودة الدورة الاقتصادية إلى طبيعتها قبل جائحة كورونا في النصف الثاني من العام الجديد، حسب توقعات مصارف غربية.

لكن يبدو أنّ الاضطرابات الجيوسياسية التي باتت في بؤر الالتهابات الساخنة في أوروبا وآسيا تطرح المزيد من التحديات أمام الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وسط تنامي التعاون العسكري والتقني بين بكين وموسكو، وأطماع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يحلم بتوسيع نفوذ بلاده السياسي والحصول على تنازلات أمنية من واشنطن في أوكرانيا، وبالتالي فإن الاقتصادات الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الاقتصادان الكبيران الأميركي والأوروبي ربما سيتعرضان لبعض عراقيل النمو في العام الجديد. ويرى مكتب مديرة الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة، أنّ تحالف بكين وموسكو بات أقوى من أي وقت مضى خلال الـ60 عاماً الماضية، حسب ما ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أمس الإثنين، وبالتالي فإنّ «النظام العالمي» الذي يحفظ الاستقرار السياسي العالمي يواجه مجموعة من التحديات في البؤر الساخنة في العالم، وإن النظام الذي بنته واشنطن بمساعدة الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية يواجه تمرداً من قبل موسكو وبكين.

ومعروف أنّ مناخ الاستثمار ونمو الأسواق يعتمد بدرجة رئيسية على الاستقرار الجيوسياسي، فأصحاب الأموال سيبتعدون عن ضخ استثمارات في المناطق غير المستقرة بسبب ارتفاع درجة المخاطر، وبالتالي فإن تحشيد الجيوش الروسية على الحدود الأوكرانية سيكون له تأثير مباشر على الأسواق الأوروبية، كما أن سعر صرف العملة الروسية والأصول المقيمة بالروبل ستكون مجمدة إلى حين حل أزمة الحشود الأوكرانية وبت واشنطن في كيفية التعامل مع أزمة أوكرانيا أو معرفة نتائج مقايضة الرئيس فلاديمير بوتين لأمن حدوده الغربية مقابل الأمن الأوكراني. على الصعيد الروسي حتى قبل فرض عقوبات جديدة على موسكو فإن الاقتصاد الروسي يعاني بشدة حسب تقرير بصحيفة «موسكو تايمز» أمس الإثنين. وقال سيرغي بوسوفيكش للصحيفة الروسية: «كلّ شيء في البلاد بات سعره مرتفعاً، بينما الأجور ظلت على ما هي عليه». وقال إنّه اندهش للارتفاع الكبير في سعر الخبز الذي بلغ مائة روبل (نحو 1,35 دولار).

وبلغ المتوسط الشهري للأجور في روسيا نحو 40,44 ألف روبل، أي نحو 545 دولاراً، حسب صحيفة «موسكو تايمز». كما تشير الصحيفة إلى أنّ نحو 43% من المواطنين الروس ليست لديهم مدخرات.

وذكرت دار الشان ترى مؤسسة « أوكسفورد إيكونومكس» أنّ خطط الاستثمار الروسية السداسية البالغ حجم الانفاق فيها 400 مليار دولار لن تكون كافية لإنقاذ الاقتصاد الروسي وخلق الوظائف. وحسب المؤسسة المتخصصة في الأبحاث الاقتصادية فإنّ هذه الخطة لن ترفع معدل النمو الاقتصادي السنوي إلّا بمعدل ضئيل يتراوح بين 0,1 و0,2% خلال الأعوام المقبلة، وبالتالي فإنّ أزمة أوكرانيا حتى قبل إضافة حظر غربي جديد، تضع الاقتصاد الروسي أمام تحديات جديدة، خصوصاً أنّ أسعار الطاقة ربما لن تكون مرتفعة وسط ما يحدث من نقص حاد على صعيد الأسواق الأوروبية.

إلى جانب أزمة الحشود الروسية على الحدود الأوكرانية، تعاني أوروبا من تحديين آخرين، أولهما تداعيات المتحور «أوميكرون». ثم مستقبل الانتخابات الفرنسية التي ربما تكتب نهاية الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون وتنتهي إلى اختيار فرنسا للمرشحة فاليري بيكريس رئيسةً مقبلة للجمهورية الفرنسية، حسب ما تشير استطلاعات الرأي الأخيرة، إذ ذكرت صحيفة « وول ستريت جورنال» أمس الإثنين، وبالتالي فإنّ «النظام العالمي» الذي يحفظ الاستقرار السياسي العالمي يواجه مجموعة من التحديات في البؤر الساخنة في العالم، وإن النظام الذي بنته واشنطن بمساعدة الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية يواجه تمرداً من قبل موسكو وبكين.

ومعروف أنّ مناخ الاستثمار ونمو الأسواق يعتمد بدرجة رئيسية على الاستقرار الجيوسياسي، فأصحاب الأموال سيبتعدون عن ضخ استثمارات في المناطق غير المستقرة بسبب ارتفاع درجة المخاطر، وبالتالي فإن تحشيد الجيوش الروسية على الحدود الأوكرانية سيكون له تأثير مباشر على الأسواق الأوروبية، كما أن سعر صرف العملة الروسية والأصول المقيمة بالروبل ستكون مجمدة إلى حين حل أزمة الحشود الأوكرانية وبت واشنطن في كيفية التعامل مع أزمة أوكرانيا أو معرفة نتائج مقايضة الرئيس فلاديمير بوتين لأمن حدوده الغربية مقابل الأمن الأوكراني. على الصعيد الروسي حتى قبل فرض عقوبات جديدة على موسكو فإن الاقتصاد الروسي يعاني بشدة حسب تقرير بصحيفة «موسكو تايمز» أمس الإثنين. وقال سيرغي بوسوفيكش للصحيفة الروسية: « كلّ شيء في البلاد بات سعره مرتفعاً، بينما الأجور ظلت على ما هي عليه». وقال إنّه اندهش للارتفاع الكبير في سعر الخبز الذي بلغ مائة روبل (نحو 1,35 دولار).

وبلغ المتوسط الشهري للأجور في روسيا نحو 40,44 ألف روبل، أي نحو 545 دولاراً، حسب صحيفة «موسكو تايمز». كما تشير الصحيفة إلى أنّ نحو 43% من المواطنين الروس ليست لديهم مدخرات.

وذكرت دار الشان ترى مؤسسة « أوكسفورد إيكونومكس» أنّ خطط الاستثمار الروسية السداسية البالغ حجم الانفاق فيها 400 مليار دولار لن تكون كافية لإنقاذ الاقتصاد الروسي وخلق الوظائف. وحسب المؤسسة المتخصصة في الأبحاث الاقتصادية فإنّ هذه الخطة لن ترفع معدل النمو الاقتصادي السنوي إلّا بمعدل ضئيل يتراوح بين 0,1 و0,2% خلال الأعوام المقبلة، وبالتالي فإنّ أزمة أوكرانيا حتى قبل إضافة حظر غربي جديد، تضع الاقتصاد الروسي أمام تحديات جديدة، خصوصاً أنّ أسعار الطاقة ربما لن تكون مرتفعة وسط ما يحدث من نقص حاد على صعيد الأسواق الأوروبية.

إلى جانب أزمة الحشود الروسية على الحدود الأوكرانية، تعاني أوروبا من تحديين آخرين، أولهما تداعيات المتحور «أوميكرون». ثم مستقبل الانتخابات الفرنسية التي ربما تكتب نهاية الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون وتنتهي إلى اختيار فرنسا للمرشحة فاليري بيكريس رئيسةً مقبلة للجمهورية الفرنسية، حسب ما تشير استطلاعات الرأي الأخيرة، إذ ذكرت صحيفة « وول ستريت جورنال» أمس الإثنين، وبالتالي فإنّ «النظام العالمي» الذي يحفظ الاستقرار السياسي العالمي يواجه مجموعة من التحديات في البؤر الساخنة في العالم، وإن النظام الذي بنته واشنطن بمساعدة الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية يواجه تمرداً من قبل موسكو وبكين.

ومعروف أنّ مناخ الاستثمار ونمو الأسواق يعتمد بدرجة رئيسية على الاستقرار الجيوسياسي، فأصحاب الأموال سيبتعدون عن ضخ استثمارات في المناطق غير المستقرة بسبب ارتفاع درجة المخاطر، وبالتالي فإن تحشيد الجيوش الروسية على الحدود الأوكرانية سيكون له تأثير مباشر على الأسواق الأوروبية، كما أن سعر صرف العملة الروسية والأصول المقيمة بالروبل ستكون مجمدة إلى حين حل أزمة الحشود الأوكرانية وبت واشنطن في كيفية التعامل مع أزمة أوكرانيا أو معرفة نتائج مقايضة الرئيس فلاديمير بوتين لأمن حدوده الغربية مقابل الأمن الأوكراني. على الصعيد الروسي حتى قبل فرض عقوبات جديدة على موسكو فإن الاقتصاد الروسي يعاني بشدة حسب تقرير بصحيفة «موسكو تايمز» أمس الإثنين. وقال سيرغي بوسوفيكش للصحيفة الروسية: « كلّ شيء في البلاد بات سعره مرتفعاً، بينما الأجور ظلت على ما هي عليه». وقال إنّه اندهش للارتفاع الكبير في سعر الخبز الذي بلغ مائة روبل (نحو 1,35 دولار).

وبلغ المتوسط الشهري للأجور في روسيا نحو 40,44 ألف روبل، أي نحو 545 دولاراً، حسب صحيفة «موسكو تايمز». كما تشير الصحيفة إلى أنّ نحو 43% من المواطنين الروس ليست لديهم مدخرات.

وذكرت دار الشان ترى مؤسسة « أوكسفورد إيكونومكس» أنّ خطط الاستثمار الروسية السداسية البالغ حجم الانفاق فيها 400 مليار دولار لن تكون كافية لإنقاذ الاقتصاد الروسي وخلق الوظائف. وحسب المؤسسة المتخصصة في الأبحاث الاقتصادية فإنّ هذه الخطة لن ترفع معدل النمو الاقتصادي السنوي إلّا بمعدل ضئيل يتراوح بين 0,1 و0,2% خلال الأعوام المقبلة، وبالتالي فإنّ أزمة أوكرانيا حتى قبل إضافة حظر غربي جديد، تضع الاقتصاد الروسي أمام تحديات جديدة، خصوصاً أنّ أسعار الطاقة ربما لن تكون مرتفعة وسط ما يحدث من نقص حاد على صعيد الأسواق الأوروبية.

إلى جانب أزمة الحشود الروسية على الحدود الأوكرانية، تعاني أوروبا من تحديين آخرين، أولهما تداعيات المتحور «أوميكرون». ثم مستقبل الانتخابات الفرنسية التي ربما تكتب نهاية الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون

ارتفاع عقود الأسهم

ارتفعت العقود المستقبلية للأسهم الأميركية، أمس الاثنين، رغم تحذيرات من زيادة الإصابات بفيروس «كورونا»، وذلك بعد موسم العطلات. وقال كبير مستشاري مكافحة الأوبئة في الولايات المتحدة انتوني فاوتشي في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية: «نحن بالتأكيد في خضم ارتفاع حاد للغاية في حالات الإصابات، إذ إن معدل الإصابة المتصاعد غير مسبوق. ولكن حتى الآن من غير المعروف حجم التداعيات المتوقعة على اسواق المال.

النمو الاقتصادي في العالم، كما أنّ أسواق المال الأميركية الذي تقدر قيمته بنحو 97 تريليون دولار هي المحرك الرئيسي للاستثمار. ويقدر سوق السندات الأميركية بنحو 45 تريليون دولار، بينما قدّر سوق الأسهم بنحو 52 تريليون دولار في نهاية العام الماضي 2021.

ويتوقع مصرف «جي بي مورغان» في توقعاته لعام 2022، أن يواصل الاقتصاد الأميركي النمو القوي في العام الجاري بسبب ارتفاع معدلات الادخار لدى المواطنين في الولايات المتحدة. كما يتوقع أن تشهد البلاد نهاية الإختناق في سلاسل الإمداد وعودة تدفق السلع وقطع الغيار إلى معدلاتها الطبيعية قبل الجائحة. لكنّ المصرف الاستثماري يرى أنّ غلاء أسعار السلع في الولايات المتحدة سيستمر خلال الشهور الأولى من العام. على صعيد سوق العمل يتوقع مصرف «جي بي مورغان» أن يظل النقص في العمل والموظفين أحد هواجس الشركات خلال العام الجاري 2022. وبينما كانت البنوك المركزية ترى ارتفاع أسعار السلع مسألة «مؤقتة» اعترف البنك المركزي الأميركي أنّ التضخم ليس عارضاً، معلناً أنه سيعمل على تسريع رفع أسعار الفائدة عام 2022 على الرغم من خطر تباطؤ النمو. لكنّ ما يقلق الأسواق خلال النصف الثاني من العام الجديد هو احتمال زيادة معدل الفائدة على الدولار، إذ إنّ تغيير السياسة النقدية سيكون له تأثير على تقييم الأصول ليس في الولايات المتحدة فقط، لكن كذلك في جميع الأسواق العالمية بسبب دور الدولار في عمليات التمويل والتجارة العالمية. وهنالك مخاوف ابداها صندوق النقد الدولي من ارتفاع معدل الفائدة الأميركية على الأسواق الناشئة، فالعديد من دول العالم النامي في آسيا استدانت بكثافة بالدولار لمواجهة أزمة كورونا خلال العام 2020 لتغطية كلف الإنفاق خلال شهور الإغلاق وتعويض الشركات، كما أنّ الدول التي تعتمد على مداخيل السياحة قد تعرضت لانتكاسة كبيرة.

المستثمرون يراقبون بحذر اداء السوق في العام الجديد (Getty)

على صعيد الاقتصاد الصيني الذي يقدر حجمه بنحو 13,5 تريليون دولار وفقاً لتقديرات البنك الدولي، فقد دخل العام الجديد بمجموعة من التحديات على رأسها أزمة شركات التطوير العقاري التي تأتي في صدارتها أزمة تعثر «إيفر غراند» التي لم تُحل بعد، وبالتالي فإنّ المستثمرين يراقبون بحذر سوق السندات الصينية، خاصة تلك الخاصة بشركات التطوير العقاري. ويرى مصرف «مورغان ستانلي» الأميركي أنّ الحكومة الصينية تضغط على البنوك لمعالجة أزمة الديون العقارية تفادياً لحدوث عملية منتصف العام الماضي 2020، حين بلغ حجم الاستثمار في العقارات السكنية بين يونيو/ حزيران من العام 2019 ويونيو من العام الماضي 2020 نحو 1,4 تريليون دولار، حسب بيانات صينية. وهذه الفورة العقارية الصينية فاقت فورة العقارات الأميركية التي حدثت في بداية الألفية الثانية وارتفعت فيها الاستثمارات السنوية إلى 900 مليار دولار. وحسب بيانات مجموعة «غولدمان ساكس» المصرفية الأميركية، رفعت هذه الفورة المصحوبة بموجة مضاربات جنونية حجم سوق الإسكان في الصين إلى نحو 52 تريليون دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الصيني المقدر بنحو 13,5 تريليون دولار. والسوق الصيني بهذا الحجم بات يساوي ضعفي سوق الإسكان الأميركي وأكبر من سوق السندات الأميركية المقدرة بنحو 40 تريليون دولار.

وحتى تفشي جائحة كورونا في العام الماضي لم يتوقف نمو سوق العقارات بالصين، وبالتالي فإنّ المستثمرين يراقبون معالجة الحكومة الصينية لسوق السندات العقارية خلال العام الجاري.

> شركات التطوير العقاري والسندات أكبر صداع للاقتصاد الصيني

إلغاء 4 آلاف رحلة طيران في يوم

باريس ـ **العربي الجديد**

ألغت حوالي أربعة آلاف رحلة جوية حول العالم، يوم الأحد، إذ كانت نصف تلك الإلغاءات مسجلة في الولايات المتحدة، وذلك بفعل الاضطرابات الناتجة عن تفلشي المناخ، وزيادة إصابات كورونا. وأشارت بيانات موقع «فلايت أوير دوت كوم» FLIGHTAWARE.COM التي نقلتها وكالة «رويترز» إلى أنّ هناك 11,2 ألف رحلة على مستوى العالم تم تأجيلها. وكانت شركة «سكاي ويست» صاحبة أكبر إلغاءات للرحلات، بواقع 510 رحلات. فيما جاءت «ساوث ويست» في المرتبة الثانية بواقع 419 رحلة. وأتجهت وكالات السفر في أنحاء الولايات المتحدة إلى تعليق أو وقف الخدمات بسبب تفشي الفيروس بين العاملين لديها.

وفي فرنسا، قال وزير المالية برونو لو مير، أمس الاثنين، إنّ باريس ستنفق حوالي 100 مليون يورو لتعزيز المساعدات المالية المقدمة للشركات المتضررة من جائحة كوفيد-19. وذكر أنّ المساعدات ستشمل تخفيف المتطلبات اللازم توفرها لدى الشركات الراغبة في الحصول على دعم من الدولة لتعويض خسائرها، مشيراً إلى أنّ جميع الشركات في قطاع السياحة، على وجه الخصوص، سيحق لها الحصول على إعانات لتغطية التكاليف المرتبطة بقيود كوفيد-19. وتراقب شركات الطيران العالمية بحذر الإجراءات التي تتخذها الحكومات للحد من تفشي المتحور «أوميكرون».

مسافرون عبر مطار اورلاندو بفلوريدا (Getty)

إندونيسيا تحظر صادرات الفحم للصين

فحم إندونيسي معد للتصدير (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

قال محلل مصرف «مورغان ستانلي» الأميركي إن فرض حظر على صادرات الفحم من إندونيسيا قد يكون له تأثير محدود على الصين، بعدما عززت البلاد الإنتاج المحلي لتلافي نقص الوقود العام الماضي. وأعلنت وزارة الطاقة الإندونيسية على موقعها عبر الإنترنت في الأول من يناير/ كانون الثاني وقف الشحنات لمدة شهر، ومن المعلوم أن الصين هي أكبر مستخدم ومستورد للفحم في العالم، وإندونيسيا هي أكبر مورد له. وحسبما ذكرت وكالة بلومبيرغ أمس الإثنين، أوضح محللو البنك الاستثماري في مذكرة بحثية أن الإنتاج القياسي والطقس المعتدل ساعدا في ملء مخزونات الطاقة في الصين، مع ارتفاع الطلب على التدفئة في فصل الشتاء. وقالت مؤسسة الأبحاث الصينية «فينجكوانج كول لوجستيكس» FENGKUANG COAL LOGISTICS في مذكرة عبر «وي شات»: حتى إذا بدأ حظر الفحم الإندونيسي حيز التنفيذ في يناير/ كانون الثاني، فإن تأثيره على المخزون الإجمالي لمحطات الطاقة المحلية لا يزال قابلاً للتحكم بشكل عام. جدير بالذكر أنه بعدما أوقفت الصين واردات الفحم من أستراليا وسط خلاف جيوسياسي، أصبحت إندونيسيا مصدراً أكثر أهمية، إذ شكلت أكثر من 60% من الواردات في عام 2021 حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

أسرع وتيرة للنمو الاقتصادي بسنغافورة

سنغافورة ـ **العربي الجديد**

تسارعت وتيرة تعافي اقتصاد سنغافورة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2021، مع تخفيف القيود المرتبطة بالفيروس، والتصنيع القوي، مما ساعد البلاد على تسجيل أسرع وتيرة نمو سنوي في أكثر من عقد.

ووفقاً لوزارة التجارة والصناعة، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,6% خلال الربع السنوي الأخير من العام المنصرم، على الأساس الموسمي المعدل مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة، متجاوزاً التوقعات البالغة 2,1%.

وساعد ذلك على دفع النمو خلال العام الماضي بأكمله إلى 7,2%، وهو أسرع معدل نمو منذ عام 2010، بعدما انكمش الاقتصاد بنسبة 5,4% في 2020، وفي حين توقع المحللون نمو الاقتصاد بنسبة 7,1%. وذكر رئيس الوزراء في الجزيرة، لي هسين، في رسالة للاحتفال بالعام الميلادي الجديد يوم الجمعة أنه واثق بشأن التكيف مع تأثير متحول «أوميكرون»، وأشار إلى أن الدولة تتوقع نمو الاقتصاد بما يتراوح بين 3% إلى 5% هذا العام.

وحسب تقديرات موقع « تريدنغ إيكونومكس» يقدر أن يكون حجم الاقتصاد بسنغافورة نحو 390 مليار دولار بنهاية العام الماضي 2021. وسنغافورة جزيرة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها 5 ملايين نسمة، وكانت حتى قبل خمسين عاماً جزيرة تابعة للدولة الماليزية.

إلى ذلك ارتفعت أسعار المنازل في سنغافورة بأكبر وتيرة في أكثر من عقد خلال الربع الرابع من 2021. ووفقاً لبيانات هيئة إعادة التطوير العمراني الصادرة الإثنين ونقلتها وكالة بلومبيرغ الاقتصادية، ارتفعت قيم العقارات ذات الملكية الخاصة 5% خلال فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ديسمبر/ كانون الأول على أساس فصلي، وهي أكبر وتيرة منذ الربع الثاني من 2010 حينما زادت الأسعار 5,3%. فيما زادت الأسعار خلال إجمالي 2021 بنحو 10,6%، وهي أكبر وتيرة منذ 2010.

وبلغت قيمة مبيعات المنازل في سنغافورة مستوى 32,9 مليار دولار سنغافوري (24 مليار دولار) في النصف الأول من 2021، وهو ضعف المستوى المسجل في مدينة مانهاتن الأميركية خلال نفس الفترة.

كما كشفت البيانات عن نمو الاقتصاد 7,2% عن إجمالي 2021 وهي أكبر وتيرة منذ 2010، بعدما انكمش 5,4% في 2020. وتستفيد سنغافورة من مركزها التجاري الحر في جذب أثرياء البر الصيني، خاصة شركات التقنية والصناعة المصرفية.

حركة تسوق نشطة بمتاجر سنغافورة (Getty)

رؤية

عن الملفات الاقتصادية في لقاء عباس وغانتس

سهام معط الله

التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس في منزل الأخير بمدينة روش هعاين بالقرب من تل أبيب مساء يوم 28 ديسمبر/ كانون الأوّل 2021 لمناقشة القضايا الأمنية والاقتصادية، وهي خطوة أدانتها حركة حماس بشدّة ووصفتها بأنّها طعنة للانتفاضة في الضفة الغربية وخدمة لمصالح العدوّ واحتياجاته فحسب.

وأفادت وزارة الدفاع الإسرائيلية في بيان لها بأنّ غانتس أبلغ عباس نيته مواصلة تعزيز إجراءات بناء الثقة في المجالات الاقتصادية والمدنية وتعميق التنسيق الأمني والحفاظ على الاستقرار الاقليمي ومنع الإرهاب والعنف كما اتّفقا مسبقاً في اجتماعهما الأول في أغسطس/آب 2021 بمدينة رام الله في الضفة الغربية.

لقد صدّق غانتس على تحديث بيانات ولمّ شمل والاعتراف بالوضع القانوني لـ 6000 فلسطيني من الضفة الغربية و3500 فلسطيني من قطاع غزّة. وناقش خلال هذا الاجتماع إمكانية إضفاء الشرعية على المزيد من البناء الفلسطيني في الضفة الغربية، وتخفيض الرسوم المفروضة على مشتريات الوقود، وتسهيل شحن الحاويات عبر جسر «اللنبي» الرابط بين الضفة الغربية والأردن، وإنشاء منصة رقمية لضريبة القيمة المضافة، ووافق على التحويل المُبكّر لدفوعات ضريبية بقيمة 100 مليون شيكل إسرائيلي (32,2 مليون دولار) للسلطة الفلسطينية المُثقلة بالديون بهدف مساعدتها على تخطّي أزمتها الاقتصادية الطاحنة وتيسير الحياة اليومية للفلسطينيين.

وتجمع إسرائيل ضريبة القيمة المضافة والتعريفات الجمركية لفلسطين، كما تمرّ جميع الواردات إلى فلسطين عبر نقاط التفتيش الإسرائيلية، وفقاً لاتفاقيات أوسلو؛ وتعتبر تلك المدفوعات الضريبية من أهمّ مصادر دخل السلطة الفلسطينية، كما تجمع إسرائيل أيضاً ضريبة الدخل وأموال التأمين الصحي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وبالرغم من ذلك يبقى هذا الرقم ضئيلاً مقارنة بـ 2 مليار شيكل (641,27 مليون دولار) من أموال العائدات الضريبية الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل منها 600 مليون شيكل (193,12 مليون دولار) جمّدتها إسرائيل لمعاقبة السلطة الفلسطينية في تمّوز/ يوليو 2021.

وعلى الرغم من تبجُّح إسرائيل بإقراض السلطة الفلسطينية 500 مليون شيكل (160,32 مليون دولار) بعد الاجتماع الأوّل بين غانتس وعباس في أواخر أغسطس/آب 2021، إلا أنّ الفلسطينيين على علم تام بأنّ تلك السُّلفة ما هي إلا جزء من رصيد أموالهم المحتجزة لدى إسرائيل. وقرّر غانتس منح 600 بطاقة رجل أعمال المعروفة بالـ BMC لكبار رجال الأعمال الفلسطينيين، حيث توفّر لهم هذه البطاقة عدّة امتيازات، كالدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلّة، والسفر عبر مطار بن غوريون الإسرائيلي، وتسهيل المرور على المعابر والحواجز الأمنية بدل الانتظار لساعات طويلة، ووافق أيضاً على تقديم 500 تصريح إضافي لرجال الأعمال لتمكينهم من دخول إسرائيل بسياراتهم، بالإضافة إلى تقديم العشرات من تصاريح الشخصيات المهمّة المعروفة بالـ VIP لكبار الشخصيات والمسؤولين الفلسطينيين، التي تُمكّنهم من التنقُّل دون تفتيش.

وبحسب تقارير إسرائيلية، فإنّ من المُتوقّع أن يؤدّي تنفيذ الإجراءات المختلفة التي نُوقشت خلال هذا الاجتماع إلى إضافة مئات الملايين من الشواكل سنوياً إلى موازنة فلسطين، ولكن شتّان بين المُتوقّع المنشود والواقع الموجود، فالعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين لا تقرّرها القوانين أو النيات فحسب، بل تخضع لعوامل كثيرة متداخلة، أهمها التنازلات الفلسطينية للإسرائيليين والتنسيق والتعاون والخضوع المستمرّ؛ ولا يخفى على أحد استغلال الصهاينة لضعف الاقتصاد الفلسطيني، حيث تمرّ فلسطين اليوم بأسوأ أزمة اقتصادية، فهي تواجه صعوبات جمّة في الوفاء بالتزاماتها نتيجة شحّ المساعدات الدولية، وتداعيات جائحة كورونا التي ضربت الاقتصاد الفلسطيني في مقتل، وتغوُّل العدوان الصهيوني.

ومن المُتوقّع أن يصل عجز موازنة السلطة الفلسطينية إلى 1,36 مليار دولار في نهاية عام 2021 وفقاً لتقرير البنك الدولي الذي عُرض خلال اجتماع عقد يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 في مدينة أوسلو بالنرويج.

ليس وحده الرئيس عباس من تلقّى وابلاً من قذائف اللوم والتقريع عن هذا اللقاء، بل تعرّض غانتس أيضاً لعدّة انتقادات وهجوم عنيف من أعضاء الكنيست، ولا سيّما عضو الكنيست عن حزب الليكود أوفير سوفير الذي حذّر من أنّ حكومة بينت-لبيد تقود إسرائيل إلى اتفاقيات أوسلو أخرى، واعتبر بعض المعارضين غانتس أنّه حصان طروادة اليسار الراديكالي الذي يقود إسرائيل إلى خطر عظيم.

ومن جهتها أكّدت حركة حماس في بيان لها أنّ هذا اللقاء الحميمي وتبادل الهدايا الذي حدث بين عباس وغانتس يكشف مرّة أخرى عن الانحدار الكبير الذي وصلت إليه السلطة الفلسطينية ورئاستها، وشدّدت على أنّ الشعب الفلسطيني بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لقيادة وطنية نزيهة ومخلصة وقادرة على حماية حقوقه الوطنية والدفاع عنها والتعبير عن تطلّعاته وتحرير أرضه. وأفادت حماس بأنّ هذا الاجتماع سيُعمّق الانقسامات بين الفلسطينيين، في إشارة منها إلى استمرار الخلاف بين حماس وحركة فتح برئاسة الرئيس عباس؛ كذلك اتُّهم عضو المكتب السياسي في حركة حماس عزت الرشق الرئيس عباس بازدراء الفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص أولئك المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

يتمّ هذا الاجتماع أيضاً عن نفاق رئيس الوزراء نفتالي بينت الذي يعلن غير ما يبطن، فقد عارض استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، ورفض علناً لقاء الرئيس عباس، وبالرغم من ذلك تعهَّدت حكومته بتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية وإنقاذ اقتصادها المتعثّر تحت إشراف غانتس الذي يعتبر نظام الرئيس عباس البديل الأوحد لحركة حماس في الضفة الغربية، فقد صرّح غانتس عدّة مرات بأنّ قوّة السلطة الفلسطينية تعني بالضرورة بالنسبة إليه ضعف حركة حماس، وبالتالي تحاول حكومة بينت-لبيد التحكّم في هذه المعادلة لمصلحتها من خلال دعم السلطة الفلسطينية وحثّها على فرض النظام وتوفير الأمن بالنيابة عنها. خلاصة القول: يستنكر أغلب الفلسطينيين هرولة رئيسهم للقاء غانتس دون أيّ شروطٍ أو قيود في مثل هذه الاجتماعات التي يعتبرونها محض هراء، فما أُخذ بالقوّة لا يُسترَدّ إلا بالقوّة، ولكنهم يدركون أيضاً أنّ الأزمة لن تنتهي بمجرّد رحيل الرئيس عباس، فقد تكون الشخصيات المُرشّحة لخلافته أميركية القلب وإسرائيلية القالب وأكثر سوءاً منه، حيث تستمرّ الأعشاب الضارّة في النمو بغضّ النظر عن عدد المناجل التي تُناضل لاقتلاعها من جذورها.